المستخلص

تعد ظاهرة القصور التشريعي ظاهرة قانونية عامّة يكاد لا يخلو منها أي نظام قانوني وضعي، فالتشريع هو عمل من صنع البشر وما ينسب إلى البشر لا يخلو من القصور ولا يستطيع بلوغ الكمال لما قد يصيب العمل الإنساني من نقص سواء بالعلم أو الصياغة فيحتوي النص التشريعي نتيجة ذلك إما نقص أو غموض أو تعارض مع غيره من النصوص.

ومن التشريعات ذات الأهمية الخاصّة هو قانون الموازنة العامة الاتحادية فقد اعترى القصور التشريعي بعضاً من نصوصه، ممّا ولَّد آثاراً سلبية انعكست بشكل جليّ على الأشخاص ومؤسسات الدولة وعلى عمل وحدات الانفاق وما ترتب عليه من تعطيل الخدمات المقدمة من قبل المرافق العامة للدولة.

وقد تناولنا عيوب الصياغة التشريعية في قانون الموازنة العامة الاتحادية بشقّيها العيوب الشكلية المتمثلة بمخالفة قواعد واجراءات صياغة قانون الموازنة الاتحادية وعيب التكرار والخطأ المادي، فضلاً عن العيوب الموضوعية المتمثلة بالخطأ القانوني والغموض والتعارض، كذلك الامتناع التشريعي والنتائج المترتبة عليه في نصوص قانون الموازنة العامة.

وتبرز اهمية الدراسة بشكل مركز وواضح حول المعالجات القضائية وغير القضائية لسد هذا القصور التشريعي في نصوص قانون الموازنة العامة من خلال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وقد تجسّد دور السلطة التشريعية في سد القصور من خلال إمكانية تعديل التشريع وإقرار الموازنة التكميلية، ودور السلطة التنفيذية صاحبة الاختصاص الأصيل في إعداد مشروع الموازنة العامة الاتحادية في معالجة القصور التشريعي من خلال إصدار الانظمة والتعليمات والدور الرقابي الذي تضطلع به، كما للقضاء دورٌ في سد القصور التشريعي عن طريق الرقابة والاجتهاد الذي يقوم به القاضي لأجل تفسير النص الغامض والمتعارض.

وفي خاتمة الدراسة حدّدنا أهم الاستنتاجات وقدّمنا مجموعة من المقترحات للإجابة على الاسئلة التي يثيرها موضوع القصور التشريعي لقانون الموازنة العامة الاتحادية في العراق .